مانعا من جريان التشبيه لكان ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا
لعروض الزمان لها ايضا قال الآن يقال المراد بعروض الزمان
للصفات دلالتها عليه بحسب العرف الطارئ على اصل الوضع
اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر والعصام في اطوله
بانه قد وصف في هذا الدليل معاني الافعال والصفات بكونها متجددة
غير متقررة فلا يكون عدم التقرر ما نقاص الوصف ونمنع منافاة عدم
التقرر للوصف الضمني كما في بحثنا وبانه لم يظهر منه وجه عدم تقرر
معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها الزمان وبعضهم بانا
لا نسلم ان المتقرر اذا عرض له غير المتقرر يصيره غير متقرر كيف
والزمان الغير المتقرر عارض لجميع الاجرام مع كونها متقررة بالبديهة
ويمكن ان يجاب عن هذا بما اجاب به الفنري عما اعترض به
تنبيهات الاول علم مما مر الفرق بين نسبة الفعل
ونسبة غيره من المشتقات من وجهين احدهما ان نسبة الفعل غير
مذكور فيه طرفاها بل احدهما فقط وهو الحدث ونسبة غيره مذكور
فيه طرفاها فكان مستقلا بالمفهومية يصح الحكم عليه باعتبار الذات
والحكم به باعتبار الحدث كما قاله السيد وان ناقش فيه العصام في
اطوله فقال قال السيد يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر
فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث
نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت
تلك الامور بحيث صارت كشيء واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب
الذات اصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما
بها ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها لملاحظة ما صدق عليه
مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات
الكلية فدوران الحكم عليها وبها على الذوات المعتبر فيها والحدث
المعتبر فيها كما ذكره غير ظاهر ثانيهما ان النسبة في الفعل مع
طرفيها تامة الافادة وفي غيره غير تامة الافادة بل هي تقييدية عن
قيود الذات المبهمة بالحدث فلهذا كان اسم الفاعل ونحوه محتاجا الى

ما يجري

التنبيه الثاني

قد الفعل يعرى عن الحدث اه

ما يجري عليه ويرتبط به الثاني ما تقدم من ان معنى الفعل مركب من
ثلاثة اجزاء الحدث والزمان والنسبة اغلبي فان الفعل قد يعرى عن
الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس وبعت واشتريت صرح
به في الفوائد الغياثية كما نقله بعض شراح الرسالة الوضعية وعبارته
باختصار اعلم ان الافعال الناقصة لا تدل على امر قائم
بمرفوعها بل على نسبة شيء ليس هو مدلولها الى موضوع ما بخلاف سائر
الافعال فانها تدل على نسبة شيء هو مدلولها الى موضوع ما فكان
الناقصة لا تدل على انطلاق مرفوعها مثلا بل على نسبة الانطلاق
الذي هو مدلول خبرها الى مرفوعها كذا ذكره المحقق الشريف وهو
الموافق لما في الفوائد الغياثية حيث قال ان الفعل يدل على
النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث
ككان او عن الزمان كنعم وبئس وبعت واشتريت وبهذا
يظهر وجه ما قيل المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له ووجه
ما ذكره المنطقيون من ان كان رابط يربط به المحمول بالموضوع قال
المحقق الشريف ان نظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم
تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة تساوي ما عداها
من الافعال في كثير من العلامات جعلوها افعالا واما المنطقيون
فنظروا الى المعاني فلما وجدوا معانيها توافق معاني الادوات في
عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجوها في الادوات
وقال بعضهم ان كان يدل بمادته على الكون المنتسب الى فاعله
فان كان المراد مطلق الكون كان من الافعال الناقصة فعلى هذا
يكون المسند في كان زيد منطلقا هو كان ويكون الخبر قيدا له والى
هذا اجنح جار الله في المفصل حيث لم يذكر المرفوع بكان في
المرفوعات اذ ما لا لزم باب الفاعل وانما يصدق عليه حد الفاعل
اذا جعل كان مسندا كذا في بعض شروح الفوائد الغياثية وظني ان
هذا القول هو الاقرب الى الصواب فان معاني مصادر هذه الافعال
معان مستقلة بالمفهومية قطعا وهو جزء من معانيها قطعا الظاهر

Copyright © King Saud University